



إحراق المحاصيل وفرض الإتاوات .. أسلوب يتبعه نظام الأسد لمعاقبة المزارعين

فيعاني الأهالي من صعوبة حصاد المحاصيل الزراعية بسبب رصدها من قبل قوات الأسد المتمركزة غرب سكة الحجاز، حيث تقوم هذه القوات باستهداف الآليات الزراعية للفلاحين بالرشاشات الثقيلة، وهو ما يمنع الأهالي من حصاد أراضيهم.

يذكر أن هدنة لمدة شهر أبرمها الأهالي مع النظام بواسطة من نقطة المراقبة التركية بغية حصاد أراضيهم في ريف إدلب الشرقي المطلة على مناطق سيطرة قوات الأسد.

وفي حال رفض الفلاح ذلك يقومون هم بحصد تلك الأراضي لصالحهم، أو إحراقها من خلال رمي قنبلة مضيئة على الأرض.

كما قامت قوات الأسد مؤخراً بمصادرة ما يقارب ٣٠ دونماً من أراضي الأهالي العائدين إلى بلدة التريمسة في ريف حماة الجنوبي بعد أن قاموا بالمصالحة، حيث تذهب عائدات تلك الأراضي للشبيحة وعائلات قتلى النظام.

أما في ريف إدلب الشرقي،

في سهل الغاب، ما يتسبب في اندلاع حرائق بشكل يومي، حيث إن أقل حريق قد يسبب بتلف محاصيل تمتد على مساحة ما يقارب ٢٠ دونماً من الأراضي الزراعية.

وفي السياق نفسه قال جمال سعيد أحد المزارعين لـ(مسار برس) إن نظام الأسد يقوم بأخذ إتاوة تعادل مبلغ ألف ليرة عن كل دونم أرض من الفلاحين مقابل السماح لهم بحصاد أراضيهم الواقعة في المناطق المتاخمة لقوات الأسد أو في مناطق سيطرتها،

فقد تمتد الحرائق إلى مناطق سهل الغاب الخاضعة لسيطرة الثوار، حيث تلتهم النار كميات كبيرة من المحاصيل في كل مرة.

وأشار إلى أن قوات الأسد المتمركزة في معان الموالية وحلفايا وعطشان ومعسكري جورين وبريديج تعتمد إطلاق صواريخ النابالم الحارق على كل من أراضي اللطامنة والزكاة وكفرزيتا شمال حماة وزيرون وطنجزة ومشيك وقسطون والسمرانية والزيارة والحويز

التابعة للنظام وعناصر الشبيحة والذين يقومون بدورهم بحصاد المحاصيل وبيعها لصالحهم.

وقال الناشط أبووليد الحموي لوكالة (مسار برس) إنه في بعض الأحيان تحدث خلافات بين الأمن العسكري ومليشيات الشبيحة على واردات تلك الأراضي، مما يدفع عناصر الأمن العسكري لإحراق محاصيل الأراضي التي صادرتها المليشيات أو العكس، مضيفاً أنه بسبب عدم وجود فرق لإخماد الحرائق

تشهد الأراضي الزراعية في المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار في إدلب وحماة اندلاع حرائق بعضها ضخمة وبعضها يتم تداركها من قبل فرق الإطفاء والدفاع المدني، حيث إن معظم الحرائق تكون مقصودة من قبل فاعلين مجهولين غالباً ما يكونون على علاقة بنظام الأسد.

أما بالنسبة لأراضي قرى سهل الروج شمال غرب حماة الخاضعة لسيطرة قوات الأسد فيتم مصادرة معظمها من قبل عناصر الأمن العسكري

أبو بكر أحمد .. ناشط إثيوبي مسلم

ملح

ويشكل المسلمون ٣٤٪ من تعداد سكان إثيوبيا، البالغ حوالي ١٠٠ مليون نسمة.

وحول انخراطه في العمل العام، قال: «لم أرغب في تقلد مناصب في الحراك الشبابي، لكن الكثير من الشباب طالبوني بأن أكون في مقدمة العمل، عندما أسسنا اتحاد الشباب الإسلامي في ديسي».

ومضى قائلاً «عملت في مجال التجارة ونجح عملي، حتى أصبحت من كبار المصدرين والمستوردين في البلاد، وهو ما دفعني إلى العمل في العاصمة».

وأردف: «خلال العمل في التجارة كنت أوصل نشاطي الدعوي، وأقدم دروساً للمسلمين في المساجد والمناسبات العامة

التحكيم الإسلامية الإثيوبية، التي تم تشكيلها لإيجاد حلول للاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة».

وبعد أربع سنوات في السجن خرج أحمد ضمن من شملهم عفو عام مطلع العام الماضي، ليلتحق بأهله في حي بيتل، بضواحي أديس أبابا.

وعن تجربته في حفظ القرآن الكريم، قال: «من الله عليّ بحفظ القرآن الكريم في سن مبكر، وذلك على يد والدي الذي كان يدرّس القرآن في ديسي».

وتابع: «خلال تعلمي الفقه الإسلامي كانت تراوطني فكرة الدعوة ونشر الإسلام، لما وجدته من حلاوة في الدين، وخاصة بعد إجادتي اللغة العربية».

أبو بكر أحمد (٤٤ عاماً)، من أهالي منطقة ديسي بإقليم الأمهر شمال إثيوبيا، ناشط إثيوبي مسلم حفظ القرآن الكريم في الثامنة من عمره. وأصبح أحمد يشار إليه بالبنان لتفوقه وتدرّجه البارز في علوم الدين والفقه الإسلامي، حتى عدّ من القيادات الشبابية في العمل الإسلامي بالإقليم، ليقود اتحاد الشباب الإسلامي في ديسي.

لم يتوقف طموحه عند حد الإقليم، فأصبح أحد الرموز الشبابية الفاعلة في العاصمة أديس أبابا، فكان في مقدمة الشباب الذين طالبوا الحكومة بإصلاحات عام ٢٠١٢.

وكان أحمد قد سبق إلى السجن مع ١٧ عضواً من لجنة

ومحاولة تقويض النظام. وقد أمضيت ٤ سنوات من مدة سجنه، البالغة ٢٢ سنة، ثم شملني العفو العام مطلع العام ٢٠١٧. فضمن خطوات الائتلاف الحاكم (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية)، لإجراء مصالحة وطنية، تم إطلاق سراح سجناء، بينهم أحمد.

وقد أطلقت الحكومة، في ٢٩ مايو الماضي، سراح ٥٧٦ معتقلاً سياسياً، بينهم ٢٠ ناشطاً مسلماً، كانوا يقضون فترات سجن طويلة، بتهمة بينها الإرهاب والقيام بحملة لإطلاق سراح أحمد وزملائه.

ودعا أحمد المسلمين في إثيوبيا إلى «الوحدة والعمل من أجل مصلحة الوطن.. هذا الوطن للجميع، ويجب أن نتساوى في الحقوق والواجبات».



بالعاصمة».

وتابع: «عندما بدأت الاحتجاجات مطلع العام ٢٠١٢، كنا في مقدمة العمل، مطالبين بالإصلاحات، دون الإضرار بالملتكات العامة، لكن تم سجني مع ١٧ عضواً من لجنة التحكيم الإسلامية الإثيوبية».

وأضاف أحمد وهو أب لسبعة أطفال: «بعد نحو ثلاث سنوات من المحاكمة، حُكِم علينا بالسجن لمدد تتراوح بين ٧ و٢٢ سنة، بتهم الإرهاب والتحرير

وحول المطالب التي كان ينادي بها الشباب، قال إن «جميع المطالب مشروعة، ومنها التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح نظام التعليم، وممارسة الحقوق بطريقة ديمقراطية، وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية والمؤسسات الإسلامية الأخرى».

وقد نجح المجلس في إدراج فقرة في الدستور الإثيوبي تسمح للمسلمين بالاحتكام إلى شريعتهم، وبموجبها أنشئت محاكم إسلامية معترف بها من المحكمة العليا.

وختم أحمد بالإعراب عن «التمسك بالمطالب السلمية، ونحن مستعدون لحوار بناء مع السلطات. رمضان هو شهر التسامح والغفران والعفو العام، والقرارات الحكومية الأخيرة فرصة لإصلاح الوضع العام».